

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل - ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

بذل جهود منهجية وتقدمية لتخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي: ورقة مادة للتفكير

مقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

عدم الانتشار، والدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف
في معاهدة عدم الانتشار، والدول غير الأطراف في معاهدة
عدم الانتشار. ولكل نوع من الدول مساهمة مهمة للقيام بها
في إحراز تقدم في تخفيض وإزالة الأسلحة النووية من العالم.

الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار

٤ - من الواضح أن لكل من الدول الحائزة للأسلحة
النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار دورا رئيسيا للقيام
به في التحرك قدما نحو إزالة الأسلحة النووية من العالم. بيد
أما تختلف عن بعضها من ناحية حجم قواتها النووية. وعلى
وجه الخصوص، يوجد في الوقت الحاضر تمييز واضح في
الحجم بين القوات النووية للاتحاد الروسي والولايات المتحدة
الأمريكية من جهة والقوات النووية للصين وفرنسا والمملكة
المتحدة من جهة أخرى.

مقدمة

١ - يتمثل هدف المملكة المتحدة في إزالة الأسلحة
النووية من العالم. والغرض من هذه الورقة هو تقديم بيان
أولي عما يستلزمه، في رأي المملكة المتحدة، بذل جهود
منهجية وتقدمية لتحقيق ذلك.

النقاط الرئيسية

٢ - في التقدم نحو تحقيق هذا الهدف سيتعين النظر في
عدة مسائل لكن لثلاث منها أهمية رئيسية:
- مسائل تحديد الأسلحة النووية؛
- المسائل السياسية الأساسية؛
- المسائل الأمنية ذات الصلة.

المسائل النووية

٣ - توجد في الميدان النووي ذاته ثلاثة أنواع رئيسية من
الدول: الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة

تقع أيضا على عاتق الدول الأصغر الحائزة للأسلحة النووية (الصين وفرنسا والمملكة المتحدة). إذ أن في استطاعة كل منهما أن تقدم مساهمة مهمة في الجهد العام، وذلك بالقيام بما يلي:

- بالاحتفاظ بأدنى مستوى ممكن من القوات؛
- بالموافقة على أنه سيتعين عليها أن تنضم في الوقت المناسب إلى الدولتين الأكبر الحائزتين للأسلحة النووية في مفاوضات بشأن أسلحتها النووية.
- ٨ - علاوة على ذلك وحتى قبل بلوغ ذلك الوقت وإعدادا له فإن من الواضح أنه توجد خطوات من المفيد أن تتخذها جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية هي ما يلي:

- التقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمال حدوث أي استخدام للأسلحة النووية دون قصد أو دون إذن أو بطريق الخطأ (وذلك بالاحتفاظ بآليات قيادة وسيطرة قوية وفعالة، وتدابير مثل الخطوط الساخنة ومراكز التقليل من الخطر المحتمل والإخطار المسبق وتبادل المعلومات عن عمليات إطلاق القذائف التسيارية واتفاقات عدم الاستهداف)؛

- معالجة كل ممتلكاتها من الرؤوس الحربية، بما في ذلك القصيرة المدى (مثلا بأن تكون أكثر شفافية بشأنها وبالعامل على حل المشاكل المتعلقة بالتحقق التي سيطرحها تحديد وتخفيض وإزالة جميع الرؤوس الحربية النووية، واستكمال العمل الذي قامت به فعلا بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية)؛

- معالجة المسائل المتعلقة بالمواد الانشطارية (مثلا بأن تكون شفافة بشأن ممتلكاتها الحالية من المواد الانشطارية وبقدر الإمكان بشأن الإنتاج السابق من المواد الانشطارية لجميع الأغراض مع تحديد أي

٥ - تسلم المملكة المتحدة بأن الاتحاد الروسي (أو سلفه) والولايات المتحدة إدراكا منهما لوضعهما الخاص يتفاوضان على المستوى الثنائي منذ أواخر الستينات لتحديد وتخفيض قواهما النووية. ومع انتهاء الحرب الباردة حدث تحول حاسم من تحديد الأسلحة إلى تخفيضها - من خلال عدد الاتفاقات ثنائية وعدة أعمال من جانب واحد. وعلاوة على ذلك فإنه إلى جانب تخفيض القوات النووية بذل جهد كبير أيضا بشأن تدابير التقليل من الخطر المحتمل وبناء الثقة وفي التصرف في المواد الانشطارية التي يوجد منها الآن فائض يزيد عن الاحتياجات الدفاعية في كلا البلدين.

٦ - لا بد أن يتضمن أي جهد منهجي تقدمي لتخفيض الأسلحة النووية في العالم عاملا أساسيا هو مواصلة هذه الجهود من جانب كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وما يلي يتسم بأهمية خاصة:

- ينبغي أن يبدأ قريبا نفاذ المعاهدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها وبروتوكولها مع الاتفاقات المتعلقة بمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي تم التوصل إليها في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛

- ينبغي لكلا الدولتين أن تواصلوا محادثتهما بشأن المرحلة الثالثة من المعاهدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها وبشأن معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية إلى أن تكلل هذه المحادثات بالنجاح، حسبما ورد في بيانهما المشترك الصادر في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

- ٧ - تدرك المملكة المتحدة أن المسؤوليات الجسيمة الواقعة على عاتق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بوصفهما الدولتين اللتين تملكان أكبر ترسانتين للأسلحة النووية لا تقلل بأي حال من الأحوال من المسؤوليات التي

فقد كشفت عمليات التفتيش التي أعقبت صراع الخليج النقباب عن البرنامج العراقي السري لإنتاج الأسلحة النووية، وما زالت توجد شكوك حول الأنشطة السابقة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والتصدي لهاتين الحالتين ولأي حالات مماثلة قد تنشأ في المستقبل يمثل واحدا من أصعب التحديات التي تواجهها جميع الدول الأخرى في المحافظة على الأوضاع اللازمة لإحراز مزيد من التقدم وصولا إلى نزع السلاح النووي.

١٢ - إن المملكة المتحدة لا تزعم أن لديها حولا سهلة لمثل هذه المشاكل لكنها عازمة على التعاون مع غيرها للتصدي لها بأقصى قدر ممكن من الفعالية. وقد وُضعت نهج محددة فيما يتعلق بالعراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإن المملكة المتحدة تؤيد قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ والإطار المعتمد. بيد أنه من الواضح أن هناك مجالا لمزيد من التفكير في النهج العامة تجاه مثل هذه المشاكل. وما لم يتمكن المجتمع الدولي ككل من التصدي لها بنجاح فإن احتمالات إزالة الأسلحة النووية من العالم ستتقوض بشكل خطير.

الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار

١٣ - إن مشكلة الدول الأربع الباقية غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تمثل تحديا خطيرا آخر يواجه جميع أطراف معاهدة عدم الانتشار. وإن المملكة المتحدة تدرك أن كوبا وقّعت معاهدة تلاتيلولكو بشأن إنشاء منطقة إقليمية خالية من الأسلحة النووية، وأخضعت فعلا مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم تتخذ الدول غير الأطراف الثلاث الأخرى - إسرائيل وباكستان والهند - بعد تدابير مماثلة. وأوضحت هذه الدول أنها مقتنعة اقتناعا راسخا بأن وضعها الأمني لا يسمح لها بالانضمام إلى

فائض من المواد الانشطارية يزيد عن احتياجاتها الدفاعية، ووضعه بأسرع ما يمكن تحت تحقق دولي؛ والنظر في ترتيبات للتصرف في الفائض من المواد الانشطارية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة)؛

- مواصلة النظر في مسألة ضمانات الأمن المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار

٩ - قدمت الدول الـ ١٨٢ غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار فعلا مساهمة قيمة للغاية في تحقيق نزع السلاح النووي. فبدون رغبتها في نبذ الأسلحة النووية لكان هذا الهدف قد أصبح سرايا منذ وقت طويل. وإن بلوغه ما زال ممكنا بفضل ما أبدته من ضبط للنفس. وإن المملكة المتحدة تقدر تمام التقدير المساهمة الحيوية التي قدمتها بذلك هذه الدول وصولا إلى هدف إزالة الأسلحة النووية من العالم.

١٠ - بناء على ذلك فإن مواصلة التزامها بمعاهدة عدم الانتشار ما زال مهما للغاية. ومن حسن الحظ أن التزام هذه الدول لا يشوبه أي شك في الغالبية العظمى من الحالات. وقد عزز هذا الالتزام أكثر في عدد كبير من الحالات بإضافة التزامات جديدة في المعاهدات المنشأة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وبالرغبة في قبول التزامات بضمانات إضافية عن طريق إبرام الاتفاقات الواردة في المنشور الإعلامي ٥٤٠. وما زالت مثل هذه التطورات تيسر التقدم نحو إزالة الأسلحة النووية من العالم.

١١ - بيد أنه توجد بضع حالات مؤسفة للغاية فشلت فيها دول غير حائزة للأسلحة النووية أطراف في معاهدة عدم الانتشار في بلوغ المستوى الرفيع الذي بلغه معظمها.

في هذا المجال إجابات سهلة. فلو لم تكن الأسلحة النووية ما زالت تعتبر ضرورية لكان العالم أفضل حالا لكن الأوضاع اللازمة لترع السلاح النووي الكامل لا توجد بعد.

١٧ - مع نهاية الحرب الباردة ثبت أنه من الممكن اتخاذ خطوات كبيرة وسريعة لتخفيض القوات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية. بيد أن إحراز مزيد من التقدم في هذا الميدان سيعتمد ببساطة على استمرار العلاقات الطيبة بين جميع هذه الدول الخمس، والمملكة المتحدة ملتزمة من جانبها بتحقيق ذلك على المستويين الثنائي والجماعي.

١٨ - كما أنه ليست صدفة أن الدول الباقية غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تقع، باستثناء دولة واحدة، في أجزاء من العالم تشتد فيها التوترات السياسية بصفة خاصة. ولذلك سيكون من المهم بالنسبة لها أن تعمل على معالجة تلك التوترات وحلها. ونحن نعمل بجد من جانبنا لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، نأمل أن يكون له أثر إيجابي في السياسة النووية للدولة غير الطرف الباقية في تلك المنطقة. أما بالنسبة إلى جنوبي آسيا فإننا على استعداد لعرض مساعدة مناسبة على الدولتين الواقعتين في تلك المنطقة اللتين لم تنضما بعد إلى معاهدة عدم الانتشار لو اعتبرتا أن ذلك من شأنه أن يساعد على تخفيف التوتر بينهما.

١٩ - إن المملكة المتحدة لا تحاول بإبداء تلك الملاحظات عن المسائل السياسية الأساسية أن تلتمس أعذارا لأية دولة لا تحرز بنفسها تقدما في المسائل النووية، بل إنها تسترعي الانتباه فقط إلى حقيقة أنه من المرجح أن يعتمد إحراز تقدم في هذه المسائل في الواقع اعتمادا كبيرا على التقدم المحرز في المجال السياسي الأوسع، ولذلك يجب ألا يهمل هذا البعد في أي جهود منهجية تقدمية تبذل لتخفيض الأسلحة النووية في العالم، وأخيرا فإنه لتحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية من

معاهدة عدم الانتشار بالطريقة الوحيدة المتاحة لها، أي بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

١٤ - ومع ذلك تعتقد المملكة المتحدة أن هذا الهدف ما زال ذا أهمية أساسية، وأنه من الضروري في نفس الوقت أن تمارس هذه الدول أقصى قدر من ضبط النفس إذا أريد تحقيق تقدم شامل ومستمر نحو إزالة الأسلحة النووية. إن القرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اعتمده دون تصويت مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في سنة ١٩٩٥، قد بين الخطوات التي ينبغي للدول الواقعة في تلك المنطقة أن تتخذها. وإن قرار مجلس الأمن ١١٧٢ المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ يبين الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الدولتان غير الطرفين في المعاهدة الواقعتان في جنوبي آسيا.

جميع الدول

١٥ - إلى جانب الأعمال المعنية التي تستطيع الدول بشتى أنواعها أن تتخذها توجد أعمال من المفيد أن تقوم بها جميع الدول. على وجه الخصوص يمكنها جميعا أن توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إذا كانت لم تفعل ذلك بعد، وتستطيع جميعا أن تعمل من أجل أن تتوج بالنجاح مفاوضات عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تفرض قيودا مهمة على تطوير الأسلحة النووية، وتلزم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لفرض حد على كمية المواد الانشطارية المتاحة للأسلحة النووية.

المسائل السياسية الأساسية

١٦ - في حين أنه يتضح مما سبق أعلاه أنه يمكن لكل نوع من الدول أن يقدم مساهمات مهمة وفورية في المجال النووي ذاته فإنه من الواضح أيضا أن ما يحدث في المجال النووي لا ينفصل عن الحقائق السياسية الأساسية الواقعة، فلا توجد

الأمن. في ذلك العالم يتعين أن تلتزم جميع الدول التزاما تاما بسيادة القانون الدولي. فالقواعد القانونية الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا بنظم غير سياسية غير منحازة للامتنال بتحديد الأسلحة. ويتعين علينا أن نواصل بناء الثقة فيهما. والجهود التي نبذلها في مجال الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وفي التحقق من مستويات الأسلحة التقليدية، وفي متابعة ترتيبات الأمن الجماعي كلها خلفية ضرورية لإيجاد الظروف اللازمة لاستكمال نزع السلاح النووي.

المهام الرئيسية

٢٤ - لذلك يتمثل الرأي الأولي للمملكة المتحدة في أن أي جهد منهجي وتقدمي فعلا لتخفيض الأسلحة النووية في العالم بهدف إزالتها يتعين أن يتألف من ثلاث مهام رئيسية هي ما يلي:

- إحراز تقدم في المسائل النووية ذاتها وفقا لما ورد في الفقرات ٣ إلى ١٥ أعلاه؛
- معالجة المسائل السياسية الأساسية الأمنية ذات الصلة وفقا لما ورد في الفقرات ١٦ إلى ١٩ أعلاه؛
- معالجة المسائل الأمنية ذات الصلة وفقا لما ورد في الفقرات ٢٠ إلى ٢٣ أعلاه.

الخاتمة

٢٥ - إن المملكة المتحدة ملتزمة بشكل ثابت لا يتزعزع بتزع السلاح النووي. وهي تقدم هذه الورقة عما يستلزم من تحقيق هذا الهدف أملا في أن تقدم مادة لكي تفكر فيها جميع الدول المعنية.

العالم يتعين تهئية الظروف التي تجعل أي دولة تشعر بأن هذه الأسلحة غير لازمة لأمنها.

المسائل الأمنية ذات الصلة

٢٠ - توجد عدة مسائل أمنية ذات صلة ستكون ذات أهمية في العمل على تحقيق هذا الهدف.

٢١ - أحدها، ماذا يحدث بالنسبة إلى غيرهما من أسلحة التدمير الشامل - الأسلحة البيولوجية والكيميائية. فمن الواضح أن إحراز تقدم نحو إزالة الأسلحة النووية سيكون أيسر لو تحقق الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية والامتنال لها على المستوى العالمي، ولو أبرم بسرعة بروتوكول فعال لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتوكسينية وانضم إليه الجميع وامتثلوا له. ولذا فإن تحقيق هذه الأهداف يجب أن يكون بعدا مهما آخر في أي نهج عام لإزالة الأسلحة النووية. وإن تنفيذ أحكام صارمة للتحقق سيولد مزيد من الثقة في أنه يمكن التحقق على نحو سليم من تنفيذ نزع السلاح النووي النهائي. والمملكة المتحدة تعمل بجد لكفالة أن يثبت كل من اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتوكسينية أنه يمكن فعلا إنشاء نظام عالمي لتحديد الأسلحة.

٢٢ - ثمة عامل معقد آخر في السعي إلى إزالة الأسلحة النووية هو القدرة المتنامية لبعض البلدان في مجال القذائف التسيارية. فإن تلك القدرة بمضاعفتها الأخطار المحتملة على البلدان الأخرى يحتمل أن تزيد من خطر انتشار الأسلحة النووية. لذلك يجب أن يكون مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من انتشار القدرات المتعلقة بالقذائف التسيارية والتقليل منه عنصرا أساسيا آخر في الجهود المنهجية التقدمية لتخفيض الأسلحة النووية على المستوى العالمي.

٢٣ - إن أفضل حل هو إيجاد عالم تختفي فيه التوترات السياسية الأساسية التي توجد شعورا لدى الدول بانعدام